الاولية وكونها لا اول لها تقتضي انها ليست حادثة اذ المعني علي ان كل موجود
لا محالة وفي المقام كلام طويل وادلة اخرى منها دليل التطبيق وهو مذكور في
الاصل قوله وذلك اي بيان كونه يودي الي عدم الالوهية وقوله ان يتوقف فاعل
يتعالي بمعني يتنزه وقوله وجود ما لا نهاية له محال كالعلة للتنزه والمعنى
انه يتنزه توقف وجوده تعالى علي وجود ما لا نهاية له لان وجود ما لا نهاية له قبله
قبله محال فما ادى الى المحال من الحدوث محال فقوله والمتوقف علي المحال محال حقه
ان يقول والمودي الي المحال محال يعني ان الحدوث المودي الي التسلسل المحال
محال فثبت القدم وهو المطلوب وقوله ويلزم ان يكون وجودنا عطف علي
يودى اي لانه يودي ولانه يلزم الخ وقوله لتوقفه علة لقوله محال قدمت عليه
والتقدير ويلزم ان يكون وجوده محالا لتوقفه علي المحال قوله وحقيقة الدور
مراده بالحقيقة المفهوم او المسمى او المعني والا فالمعدومات الممكنات لا حقايق
لها فضلا عن المستحيلات اذ حقيقة الشي ما به الشي هو هو اي ما به الموجود
موجود قوله توقف الشي علي ما توقف هو عليه اي بواسطة في اثنين او بوسايط
في اكثر وفي بعض النسخ عين وهو منصوب علي الحال ولا حاجة له قوله اما لم تنبني
اي كل من التقدم والتاخر وقوله بمرتبتين اي بنسبتين يعني اذا كانا اثني
يلزم ان كل منهما يتقدم علي نفسه بنسبتين نسبة فاعلية لصاحبه وفاعليه صاحبه
له ويتاخر عن نفسه بمرتبتين مرتبة كونه مفعولا لصاحبه وكون صاحبه مفعولا
له قوله واما برهان وجوب البقا الخ قرره الشارح اقترانيا صغراه شرطية وكبراه حملية
وحاصله ان يقال لو امكن ان يلحقه العدم لكان حادثا وقد اجمل في الدليل وجعل الحد
الوسط هو بيان الملازمة في كلام المص والمتبادر من المص انه دليل استثنائي
وتركيبه هكذا لو لم يجب له البقا لامكن ان يلحقه العدم لكن امكان لحوق العدم محال
لانه لو امكن لحوق العدم لكان وجوده جايزا ولو كان وجوده جايزا لكان حادثا ولو كان
حادثا لانتفى عنه القدم لكن انتفا القدم محال لما تقدم من وجوب القدم فما ادى
الي المحال وهو امكان العدم محال فثبت البقا وهو المطلوب فالمص اختصر الدليل
وقوله كيف وقد سبق الخ دليل الاستثنائية المحذوفة القايلة لكن انتفا القدم
محال لما تقدم من وجوب القدم استغنى عنها بذكر دليلها وهو قوله لكون وجوده
وعبر المص بالامكان حيث قال لامكن لينبنا ول لحوق العدم بالفعل الا ترى ان الجنة
مثلا لا يجب بقاوها مع كونها لا تعدم فعدم وجوب البقا لا يلزمه العدم انما يلزمه
امكانه فتامل قوله والجايز لا يكون وجوده الخ قد يقال لا نسلم ذلك لجواز ان يكون

مستندا

مستند العلة قديمة وجوابه ان التاثير بالعلة تقدم بطلانه فان قلت لم لم يقل
والجايز لا يكون الا حادثا باسقاط لفظة وجوده قلنا لو قال ذلك للزمه ان كل جايز
حادث وليس كذلك اذ الجايز الذي علم الله عدم وقوعه مثلا لا يتصف بالحدوث اذ لا يتصف
به الا الموجود لان الحدوث هو الوجود بعد عدم فان قلت يصير المعنى ان وجوده لا يكون
الا موجودا بعد عدم وهذا لا يصح لان الوجود من الاحوال فكيف يتصف بالوجود
قلنا المعنى لان الجايز الموجود لا يكون الا حادثا على ان الوجود عين الموجود فتامل قوله
فيتبين بذلك الخ ولذا يقولون كل ما وجب قدمه استحال عدمه قوله على جهة الانكار
والتعجب والمعني لا يصح توهم ذلك وتوجهه على تقديره وقوعه عجيب تامل قوله لو
ماثل شيا منها اي بان كان جرما او عرضا او متصفا بلوازمها من بقية العشرة المتقدمة
فاندفع ما قيل ان اللازم من المماثلة اما قدمها او حدوثها فكيف جعل اللازم هو
خصوص الحدوث وقد رمز الشارح لهذا الجواب بقوله فلو ماثلها مولانا الخ اي بان كان
جرما مثلها او عرضا الخ وتقرير الدليل على نهج ما تقدم في الذي قبله من انه
اشار الى قياس استثنائي ذكر شرطيته وحذف الاستثنائية واقام قوله وذلك محال
مقامها وتقريره بان تقول لو لم يكن مخالفا للحوادث لكان مماثلا لكن كونه
مماثلا محال اذ لو كان مماثلا لكان حادثا مثلها الخ وقوله وذلك محال قايم مقام
الاستثنائية فهو في قوة قوله لكن كونه حادثا مثلها محال وقوله لما عرفت دليل
الاستثنائية وحاصله انه اقتراني من الشكل الاول وتقريره انه تعالى قد وجب
له القدم وكل من وجب قدمه استحال حدوثه وانما جمع بين القدم والبقا وان كان
القدم كاف في الاستدلال لانه لاحظ الاستدلال بوجوب الوجود الصادق بهما وقوله
الشرط ان كل مثلين الخ بيان للملازمة بين المقدم والتالي في كلام المص قوله واما
برهان الخ تقرير الدليل ان تقول لو لم يجب قيامه بنفسه للزم الاحتياج اما
الي المحل واما الى المخصص لما تقدم من ان القيام بالنفس عبارة عن انتفائهما
عنه لكن احتياجه اليهما محال اذ لو احتاج الي المحل لكان صفة الخ
ولو احتاج الي المخصص لكان حادثا الخ قوله والصفة لا تتصف الخ دليل
الاستثنائية المحذوفة تقريرها لكنه ليس صفة لان الصفة الخ وهو
دليل اقتراني وحاصله انه من الشكل الثاني وتقريره كل صفة
لا تتصف بصفة المعاني واحكامها ومولانا متصف بها ينتج لا شي
من الصفة بمولانا وينعكس الى لا شي من مولانا بصفة وهو مساو لقوله
فليس بصفة قوله ولو احتاج الي مخصص لكان حادثا دليل

Copyright King Saud University